مجلة شروح | المجلد: 03/ العدد 01.... 2023. ص 393- 411

بلاغة التّأويل عند محمد بازي (المسلك والإجراء)

د/ أسماء حمايدية

جامعة 8 ماي 1945/ قالمة/ الجزائر

البريد الالكتروني: **hamaidia.asma@univ-guelma.dz**

تاريخ الإرسال: 2023/11/04	تاريخ القبول:2023/11/22	تاريخ النشر:2023/12/30

الملخص:

عرف التّأويل عربيّا في العقود الأخيرة نشاطا بحثيّا استطاع أن يؤسّس لنظرية تأويليّة ذات اتجاهات مختلفة، تأخذ أسنادها من التّفكير التأويلي التراثي وتفيد ممّا جاد به نظيره الغربي حديثا، فبات يُنظر إليه على أنّه تفاعل معرفيّ بين نصّ حاضر وآخر غائب، وهذا ما يجعله شائك المسلك عسير الإجراء قصيّ المنتهى، وكفى بالجهود الرامية إلى تقعيده للاحتراز من تشظّي المعنى أو التّقويل مع الالتزام بتجاوز المعطى الظاهري بيانا، وفي ظلّ كفايات اللغة اللامتناهية التي تنأى بالتأويل وُصِل بالبلاغة لضمان رشاده فلا إفراط فيه ولا تفريط. ويروم هذا البديل المعرفيّ -البازيّ- تخليص فعل التأويل ممّا يشوبه من أخلاط القراءة فتراه يشدّد أشراط المؤوَّل ويحرص على كفايات المؤوِّل ويستلهم من متوح علم النص ما يخدم مشروعه (بلاغة التأويل). وفي ضوء هذا تسعى هذه الورقة البحثية إلى مطارحة ما جاد به هذا المنجز من سيرورات التأويل المرتكنة إلى ما تقادم منه في المسار التراثي والمستأنسة بالمحدث منه في الدّرس الغربي، والنظر في مدى إمكاناتها لتمديد المعنى وترشيده في أنساق الخطاب اللسانية وغير اللسانية.

الكلمات المفتاحيّة: التأويل، البلاغة، النص، المعنى، الأنساق الخطابية.

المداخلة:

مقدّمة: لا تزال اللّغة رغم حظوتها العلميّة اللاّمتناهيّة أشكل الأنساق التّواصليّة بحثا ودراية، بناء على طابعها البلاغيّ الذّي يكتسب أثره من كيفيّات التّوليف اللّغوي، وتتنامى وتيرته كلّما أوغلت في

الفنّيّة وارتقت في مدارج الجماليّة، فتستدعي لزامًا مجهودا قرائيّا يتراوح بين الاستناد إلى معطياتٍ دلاليّة نمطيّة وأخرى تتجاوز خطيّة الملفوظ إلى الإمساك بإمكانات التّدليل الثّاوية في تلافيفه؛ لأنّ النّصّ في أدبيّات البحث النّقديّ عالم مفتوح النّهايات، وهذا الانفتاح ولّد سِجالا علميّا حول حدود القراءات، انطلاقا من التّساؤل حول ما يمكن للنّصّ أنْ يتضمنّه من معان، وفيما إذا كانت مقاصد المؤلّف هي التي تؤسّس لتلك الحدود، أم يمكن لها التّماهي إلى حدّ الغياب، وهل من القراءات ما ينبغي له الإلغاء بحكم إفراطها في التأويل، فبناء على مثل هذه المطارحات كثُر الاشتغال على موضوع التّأويل، ووقع الاتّفاق على أنّ لذّة القراءة تحصل بفعل خلاص النصّ من ضبطيّة الدّلالة، ويترتّب عن هذا أن يكون البحث عن تأويلٍ تنتهي إليه كلّ الدّلالات حلم دائم، من أجله تستمرّ مغامرة التّأويل لأنّ النّصّ ملغزة أبديّة ما دامت اللّغة الفنيّة ميّالة إلى الغموض في مجازاتها، فالأغبياء وحدهم -باصطلاح إيكو- هم الذّين ينهون السّيرورة قائلين: لقد فهمنا، فالشّيء الصّحيح هو الذي لا يمكن شرحه. وهذا ما يجعل التأويل غير محدود، ولا يمكن اختصاره في دلالة بعينها، وكلّ محاولة للوصول إلى دلالة قد نتوهّم أنّها نهائيّة لن يقود إلاّ إلى الانحدار إلى متاهات لا تحدّ ولا تعدّ، لكن من منظور آخر أن يكون التّأويل لا متناهيا معناه أنّ كلّ التّخريجات صحيحة وإن تناقضت، وكلّ الإحالات ممكنة ولو تعسّفت، وهو أمر لم تستسغه المبادئ العقلانيّة، لذا شهد التّأويل تحوّلا في المسلك والإجراء، حتى باتت القراءة التأويليّة تلك القراءة التي لا تتوقّف عند حدود التلقّي المباشر، بل تُسهم بوعيٍ في إنتاج المعرفة، والمتلقي ينبغي له أن يستضيف النصّ، ويعقد معه صلات حميمة ليتعاونا معًا على إنجاز مهمّة الفهم والتأويل، ويعني هذا أنّ المتلقي لا يدخل عالم النّصّ مجردًا ممّا يلزمه من أدوات قرائيّة يستطيع بها فهمه أحسن ممّا فهمه مؤلفه، وهذا يعني أنّ العلاقة بين القارئ والنصّ لا تسير في اتجاه واحد فقط، وإنما هي علاقة تسير في اتجاهين متبادلين (من القارئ إلى النص) و(من النص إلى القارئ)، وهذا ما تقوم عليه بلاغة التأويل، التي عرفت نشاطا بحثيّا في الساحة العربيّة في العقود الأخيرة، استطاع أن يؤسّس لتأويليّة عربية لها أصولها ومصطلحاتها وإجراءاتها، تتبدّى من خلال نظريتي: التأويل التقابلي والتّساند التأويلي. ولا تزال تتبلور لخصوبة مادّتها وسعة أسنادها، وفي منجَز الباحث المغربي محمد بازي كفاية الإشهاد والبيان.

وعلى هذا الأساس، تنطلق هذه المباحثة من إشكالية رئيسة مفادها: ما بلاغة التأويل عند محمد بازي؟ وكيف يتحدّد السبيل إليها، وما أدواتها الإجرائية؟ وتقتضي بالضرورة انشغالات ثانوية من قبيل: علام يتّكئ محمد بازي في مشروعه التّأويلي؟ ما مدى صلاح انسحابه على مختلف النّصوص الفنيّة؟ هل

إسقاط الآليات التأويليّة يتطلّب التبئير ما بين عمل وآخر؟ كيف أثرى مبحث التقابل البلاغي حتى أمكنه بناء نظرية متكاملة؟ ونروم من هذا كلّه الإشادة بهذا الصّنيع النّقدي الذّي يعتبر إضافة علميّة في حاضر الفكر الأدبي العربيّ في ظلّ طغيان الاشتغال بالتأويليّة الغربية، مع بيان كيف تسعى هذه التأويلية إلى التعامل البليغ مع مختلف السياقات. وتقتضي هذه الغايات لزاما الاعتماد على المنهج الوصفي.

1/ في مفهوم التأويل:

يتمنّع التّأويل عن الضّبط بناء على تعدّد وجوهه اللّغوية، واتّصاله بحقول معرفيّة كثيرة، واستيعابه لنصوص عديدة، فقد جاء في اللّغة: التّأويل من الأَوْل، أي: الرّجوع إلى الأصل، ومنه: الموئل للموضع الذّي يُرجَع إليه، وكذلك هو ردّ الشّيء إلى الغاية المرادة منه، فضلا عن معاني البيان والتّفسير، وإعطاء معنى لحدث ما لم تتبيّن منه الدّلالة لأوّل وهلة. وتمتدّ هذه الدّلالات اللّغويّة إلى معانيه الاصطلاحيّة المختلفة باختلاف الحقل المعرفي، ففي علم الكلام يضبط الرّازي خروجه إلى معنى"صرف اللّفظ عن ظاهره إلى معناه المرجوح مع قيام الدّليل القاطع على أنّ ظاهره محال" (الغفار، 1998، صفحة 18) درءا للمغالاة الكلاميّة التي جعلت كلّ نص قابلا للتّأويل، واحتاط علماء الفقه في التّعامل معه فجعلوه منوطا بإمكانات اللّغة، وحدث أن رأته ثلّة مرادفا للتفسير نظرا إلى تداخلهما عملا، ونفت أخرى الأمر معتبرة إيّاه صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى يحتمله لسبب معيّن، وبدليل مرجّح نقليّ أو عقليّ أو بكليهما، ففي قوله تعالى:﴿ يخرج الحيّ من الميت﴾ إن أراد به إخراج الطير من البيضة كان تفسيرا، وإن أراد به إخراج المؤمن من الكافر، أو العالم من الجاهل كان تأويلا، وهذا ما يناسبه قول الغزالي:"ويشبه أن يكون كل تأويل صرفا للفظ عن الحقيقة إلى المجاز." (الغزالي، 1993، صفحة 196).

حديثًا، اتّسع مفهوم التّأويل فصار "يتناول إلى جانب النّصوص الدّينيّة عمليات التّأويل المعروفة في العلوم الإنسانيّة كالتّاريخ وعلمي الاجتماع والأنثروبولوجيا، وعلم الجمال والنّقد الأدبي والفلكلور، وأصبح التّأويل فعل قراءة لأيّ ظاهرة تاريخيّة أو فلسفيّة أو أدبيّة أو سياسيّة أو اقتصاديّة" (زيد، 2000، صفحة 176). على أن تكون تلك القراءة "طريقة أو منهجا للفهم والتعبير والتقويم الجمالي، لا نظريّة نقديّة مرتبطة بنظريّة فلسفيّة أو إيديولوجيّة، أو مواقف فكريّة متباينة وكلّ منهم يمارس عملية تأويليّة للنّصوص بما ينسجم مع موقفه أو توجّهه الفلسفي الأيديولوجي." (صالح، 2006، صفحة 86) والمفاد من هذا التّخريج الحديث انتقال التّأويل من مجرّد البحث عن المعنى المجازي إلى عمليّات مكاشفة

لسيرورة المعاني في كلّ الخطابات، "مسترفدا بالمؤلف والنص والسياق والمؤوّل بعد أن كان يعتمد على إرث لغويّ." (عليوت، 2011، صفحة 28).

والتّأويل في العصر الحاضر لا يعدو أن يكون استجابة للوافد النّقدي الغربي، مع واجب استثناء تلك المحاولات الجادّة التي جنحت إلى التّراث العربي مستأنسة بما يوافق خصوصيّة العقل والخطاب العربيين، تماما كما فعل الباحث المغربي محمد بازي صاحب مشروع بلاغة التأويل، الذي أوكد أنّ التّأويل "تفاعل معرفيّ بين بنية ذهنيّة وبنية نصيّة وبنية سياقيّة مؤطّرة لهما، وبنية من النّصوص الغائبة والعلوم المرجعيّة." (بازي، التأويلية العربية نحو نموذج تساندي في فهم النصوص والخطابات، 2010، صفحة 23) وهو تعريف يأخذ حظّه من السنّد التراثي من جهة، وممّا جادت به النظريات التأويليّة المعاصرة من جهة أخرى.

2/ **تأصيل التأويل:** غربيّا، "تشير الهرموسية أو الهرمينوطيقا في منابعها الإغريقيّة الأولى إلى التأويل، أي إلى النشاط المعرفي الذي يقود إلى استعادة معنى نص أو وثيقة غيّبت جوهره صروف الدهر واختلاف الأعصر(...) فاختفت مقاصده في سلسلة من العناصر التي تشكّل مادته المرئيّة، فهذه العناصر ليست سوى ممرّ عرضيّ نحو معان أخرى تستدعي لكي تكشف عن نفسها سبر أغوار طبقات نصيّة عميقة."ينظر (بنكراد، 2012، صفحة 29). وحاصل الإفادة من هذا وجود احتمالات دلالية مودعة في النصّ خارج معانيه الحرفيّة، وهو ما يعني أنّ المعنى متعدّد وليس واحدا. وأصل التسمية إغريقي بناء على الجذر hermeneias الدال على التأويل، ولأرسطو في كتابه (في التأويل) مقولة مشهورة:"أن نقول شيئا ما عن شيء ما معناه أنّنا نقول شيئا آخر، أي أنّنا نؤول." (بنكراد، 2012، صفحة 30). وكثيرا ما تنسب الهرموسية إلى أسطورة (هرمس)، وهو إله غريب الأطوار "فقد كان متقلّبا وغامضا، كان أبا لكلّ الفنون، وربّا لكلّ اللصوص وشيخا وشابا في الوقت ذاته" (إيكو، التأويل بين السيميائيات والتفكيكيّة، 2004، الصفحات 28-29)، ولهذا اعتبر رمزا لاتّحاد المتناقضات وتعايشها، تماما كما تتعايش الدّلالات في النّص الواحد. ومع ذلك يرى سعيد بنكراد أنّ ردّ الهرموسيّة إلى هرمس ليس حاصل اشتقاق مباشر كما يوحي بذلك التشابه اللفظي بينهما، إنّما يشير إلى ما يسمّيه إيكو (التّأويل المفرط/ المضاعف)، وهو "تصوّر نقديّ يُحيل على رؤية تأويلية شكّلت وما زالت تيّارا كبيرا في التّفكير الفلسفي والأدبي على حدّ سواء، تنطلق من فكرة أن النص ليس ملكا لأحد، ولا يحمل غايته في ذاته، إنّه في التكوّن والتلقي على حدّ سواء خزّان لسياقات لا يمكن حصرها. (بنكراد، 2012، صفحة 31) والسرّ في ذلك كامن في اللغة

نفسها؛ لأنّها بوتقة لكلّ ما بلوره الإنسان، وكلّ كلمة داخلها هي في الأصل إيحاء أو مجاز، إنّها تقول شيئا آخر غير ما يبدو عليه الأمر في الظاهر، ولهذا "لا بدّ من اعتبار الكلمة بمثابة نص افتراضي والنصّ كتمطيط للكلمة." (بوعزيز، 2008، صفحة 32) وهنا نستحضر مقولة تودوروف: "النص هو نزهة يقوم فيها المؤلّف بوضع الكلمات ليأتي القراء بالمعنى." (إيكو، التأويل بين السيميائيات والتفكيكيّة، 2004، صفحة 22) عن طريق التأويل، وتأويل نص معناه شرح كيف أنّ هذه الكلمات تحيل في ذاتها على أشياء مختلفة وليس على أشياء أخرى. أي "على القارئ أن يتخيّل أن كل سطر يخفي دلالة، فعوض أن تقول الكلمات فإنّها تخفي ما لا تقول، إنّ مجد القارئ يكمن في اكتشافه أنّه بإمكان النصوص أن تقول كلّ شيء باستثناء ما يودّ الكاتب التدليل عليه، ففي اللحظة التي يتمّ فيها الكشف عن دلالة ما، ندرك أنّها ليست الدّلالة الجيّدة، إنّ الدّلالة الجيّدة هي التي ستأتي بعد ذلك." (إيكو، التأويل بين السيميائيات والتفكيكيّة، 2004، صفحة 43) وهكذا صعدا، "والقارئ الذّي يُنهي عملية القراءة قائلا: أنا أفهم هو قارئ خاسر، القارئ الحقيقي الذّي يدرك أن سرّ النصّ هو خلاؤه." (إيكو، التأويل والتأويل المفرط ، دت، صفحة 50). وقد شهد التّأويل في الثّقافة الغربيّة المعاصرة تحوّلات كثرى، أهمها ما حدث مع شلايرماخر حين حرّر الفعل التّأويلي من إرغامات النّزعة الدّينيّة، واتّجهت جهوده نحو تحويل الفهم إلى علم منظّم، كونه يجري في رأيه وفقا لقوانين يمكن اكتشافها والتصريح بها، كما ميّز بين منهجين في التأويل هما :

_ منهج قواعد اللّغة الذّي يعالج النّصّ أو أيّ تعبير كان انطلاقا من لغته الخاصّة، أي منهج التّأويل اللّغوي الذّي يبحث عن معنى الخطاب بمساعدة اللّغة. ويتبدّى هنا اتّفاقه مع بول ريكور في توكيده على مركزيّة اللّغة في العملية التّأويليّة، أي لا تأويل من غير لغة، يقول:" الهرمينوطيقا محكومة بمنطق اللّغة وطابعها الحجاجي." (الناصر، 2014، صفحة 19)

_ منهج التّأويل السيكولوجي الذّي يعتمد على ما هو ذاتي فردي، فهو يُموقع النّص في سياق حياة المؤلّف، يقول:" بالضبط كما أن لكلّ حديث علاقة مزدوجة باللغة ككل وبتفكير المتحدث، كذلك هناك في كل فهم لحظتان: فهم للحديث بوصفه شيئا مستمدّا من اللغة، وفهمه بوصفه واقعة في تفكير المتحدّث." (شلايرماخر فهم الفهم). وتأويليّة شلايرماخر بهذا المعنى تربط بين المؤلّف والقارئ، ومادام النّصّ كلّما تقدّم زمنا صار غامضا بالنّسبة إلينا وصرنا أقرب إلى سوء الفهم، نحتاج للنّفاذ إلى معناه إلى موهبتين: الموهبة اللغويّة، والقدرة على النّفاذ إلى الطّبيعة البشريّة. لكنّ الأولى مستعصية لأنّ الإنسان/

القارئ لا يمكنه أن يعرف الإطار اللامحدود للغة، كما أنّ الثانية مستحيلة الكمال، لذا لا بدّ من الاعتماد عليهما معا، ولا توجد ثمّة قواعد لكيفيّة تحقيق ذلك." (جبارة، 1998، صفحة 14).

3/ حدود التّأويل وأنماطه: بالاستناد إلى ما ورد في كتاب (حدود التأويل) لعزّت السيّد أحمد يمكن ترتيب الممارسة التأويلية ترتيبا تصاعدياّ، انطلاقا من محاولة الإمساك بالدّلالة الأولى المرومة في النّصّ، ثم محاولة تجاوز هذا المعطى إلى معنى آخر محتمل، يمهّد الطريق نحو المعنى الباطن، لا سيما حين يكتنز النّص فنّا، ومتى كان كذلك ثقلت حمولته الرّمزيّة، فيُجبر القارئ البارع على تفجير دلالاته؛ ليكتشف منها ما لا يعرفه المبدع نفسه، ومن هنا يكون التّأويل خلقا جديدا للنّص (أحمد، الصفحات 522-535). وفي ظلّ هذا التدرّج يمكن أن نحدد نمطين رئيسين للتأويل هما : المطابق والمفارق. فأمّا الأولّ فيُعنى بمكاشفة الدّلالة التي يقصدها النّاص. وأما الآخر فيبحث عن المعنى الذي يتضمنه النص بعيدا عن سياق مؤلفه، ويتفرع هذا التأويل إلى نوعين : التأويل المتناهي والتّأويل اللامتناهي.

_ التّأويل المتناهي : هو في منظور أمبرتو إيكو التّأويل المحكوم بغاية بعينها، ويتحدّد بحدود وينتهي عند غاية (إيكو، التأويل بين السيميائيات والتفكيكيّة، 2004، صفحة 13). وهو ينطلق من مسلمة تعدّدية دلالات النّص، إلاّ أنّه ينظر إلى هذه التّعدّدية على أنّها تعدّديّة محدودة، والتّعددية لا تعني اللاّنهائية، لأنّ التّأويل لا يعني جمع القوة الدلالية لهذه التعددية من خلال فرض معنى أصلي أحادي، بل تجري سيرورة دلالية تنتهي بتفضيل وترسيخ معنى محتمل في سياق معين .

_ التّأويل اللاّمتناهي : التّعددية الدّلاليّة هنا غير محدودة، وبالتّالي التأويل مفتوح على مغامرة اللانهائية، وبالتالي "كل محاولة للوصول إلى دلالة قد نتوهّم أنها نهائيّة لن يقود إلا إلى الانحدار إلى متاهات لا حصر لها ولا عدّ" (إيكو، التأويل بين السيميائيات والتفكيكيّة، 2004، صفحة 15). ويعد (جاك دريدا) زعيم التفكيكية أبرز أنصار التّأويل اللامتناهي، أو الاتّجاه المتطرف في التأويل في حين يمثل أمبرتو إيكو الاتجاه المعتدل، وقد قدّم في هذا المجال عدة دراسات منها كتابه " التأويل والتأويل المفرط الذي استفاد فيه من جهود بيرس في اشتغال السيميوزيس ليقدم لنا عدة معطيات تطبيقية تنتمي إلى ما يطلق عليه (التأويل المضاعف/ المفرط)، ثم يقف عند حالتين يرى أنّهما أرقى شكلين عرفهما التأويل (إيكو، التأويل بين السيميائيات والتفكيكيّة، 2004، صفحة 11) :

. الحالة الأولى يكون فيها التأويل محكوما بمرجعياته وحدوده وقوانينه وضوابطه الذاتية التي تحدّ من مدد السميوزيس وتفرض عليها غايات بعينها، بمعنى أنّ التأويل في هذه الحالة ليس فعلا مطلقا، بل

هو رسم لخارطة تتحكّم فيها الفرضيّات الخاصّة بالقراءة، وهي فرضيات تسقط انطلاقا من معطيات النص مسيرات تأويليّة تطمئنّ إليها الذات المتلقية، بمعنى أننا هنا لسنا أمام كبت أو كبح جماح قوة دلالية لا تعرف التوقف، بل نحن أمام فعل ينمو ويكشف عن نفسه داخل السياقات الخاصة، ولا يتعلق الأمر بنهاية بل بتفضيل مدلول على آخر.

. الحالة الثانية : يدخل فيها التأويل إلى متاهات لا حدود لها، فما دام النص توليفا لأسنن بالغة التنوع والتعدّد فلا وجود لأيّة ضفّة قادرة على استيعاب مخلّفات سلسلة التأويلات هاته، لذا يظل التأويل مغامرة جميلة ويظلّ النص ملغزة إلى الأبد. ولمّا كان هذا المسلك يمكّن المؤوِّل من أنْ يجني على النّصّ فيُقوّله ما لم يقل نبّه المشتغلون عليه إلى خطورة هذا التّوتّر التّأويلي، وسعوا إلى ترشيده وكبح وتيرته بوضع قوانين يمتثل لها المؤوّل، وهذا ما أسّس فيما بعد لمشروع بلاغة التأويل.

4/ التّلقي العربي للنّظرية التّأويليّة: رُغم الوجود المسبق لجوهر النّظرية التأويليّة في التّراث العربي مع الاحتفاظ بوجه اختلافها الواسع هدفا وإجراء مع نظيرتها الغربيّة إلاّ أن الوافد الجديد كعادته سريعة عدواه فما يلبث أن يُتعاطى وتبدأ عمليّات الإسقاط المطلق، فلم يسلم منه حتى النص القرآني دون مراعاة الفوارق القائمة بين النصّ والمنهج، ابتغاء الانتقاص من قيمة المنجَز التفسيري بقواعده المنهجيّة، على أساس أنّ السلطة في قراءة النصوص ملك للقارئ بمفرده، بحيث لا يشاركه أحد في قراءاته وتلقيه للنّص." (عمر، صفحة 4) ما أدّى إلى مغالطات قرائيّة كثيرة على قدر مسعاها إلى الهدي الدلالي تبدّى معها هلاك الفهم مع غياب المعنى بدل بيانه. وفي مقابل هذا ظهرت حركة تأويليّة عربيّة معاصرة تنطلق من التراث مع الاستئناس بالمناسب من النظرية التأويلية الغربيّة المعاصرة، مراعية خصوصيّة النص العربي، مستدركة الأثر البلاغي وإمكاناته المذهلة في توجيه الفعل التأويلي، مُسترشدة في آنٍ بما أفادت به البلاغة الجديدة المرتبطة بقضايا الحجاج والإقناع، وقد كان هذا سببا في بروز عديد النظريات التأويليّة منها: التأويليّة الحجاجيّة، التي انطلقت من طرح الانشغال الآتي: كيف يكون التأويل خطابا حجاجيّا وكيف يكون الحجاج ممارسة تأويليّة؟ وانفتح هذا الاتجاه مع الباحث التونسي (علي الشبعان) من خلال كتابه (الحجاج والحقيقة وآفاق التّأويل، بحث في الأشكال والاستراتيجيّات)، مبيّنا أنّ "الحجاج آليّة تصنع الكون التأويليّ، كما أنّه إجراء سياقيّ محض ينفعل بالعوامل اللفظيّة كما يتأثّر بالأشراط الاجتماعية والعقدية والرمزية والمخياليّة" (الشبعان، 2010،

الصفحات 463-486) هذا يعني أنّ الحجاج مثلما هو آلية تأويليّة هو أيضا نتاج ممارسة تأويليّة وحاصل تفكير جماعيّ يحتكم إليه المؤوِّل.

أمّا التأويليّة الثقافية فمنشغلة بسدّ الثغرات في الممارسات الفكريّة السابقة؛ لهذا لا يمكنها أن تكون متاحة للجميع؛ كونها تتطلّب استعدادا معرفيّا كبيرا يجمع بين الوعي بالتراث أوّلا مع جاهزيّة للنقد والإضافة، فضلا عن الإلمام بالاتجاهات الفكريّة المعاصرة، ويمثّل هذا الاتجاه محمد أركون وعلي حرب وإبراهيم السكران، ورغم مساهماتهم الفعّالة في دفع حركة التأويل قدما تنويرا للعقل العربي إلا أنها أظهرت جرأة صارخة في مناقشة الثوابت ونبش المسلّمات. (عزوزي، 2020، الصفحات 23-24.)

ومن التأويليات التي سلكت مذهب ترشيد فعل التأويل ما يعرف بالتأويليّة البليغة، وهي أبرز التيارات المعاصرة، رائدها الباحث المغربيّ محمد بازي، الذّي قدّم مشروعا بديلا للممارسة التأويليّة عُرف في السّاحة العلمية ببلاغة التأويل، ساعيا من خلاله إلى إيجاد سلطة قرائيّة تحترم شروط التعاقد التأويلي احترازا من تملّص التأويل، وما يتبعه من عواقب وخيمة على المؤول وغير المؤول، وقد وجد في الدراسات البلاغية والجهود التأويلية العربيّة والغربيّة عبر المسار التاريخي ما ساعده في إرساء نظرية التأويل التقابلي أو التأويل التساندي، وفيما يلي تفصيل وبيان.

5/ بلاغة التّأويل: "هي توجّه تأويليّ عربيّ معاصر يهدف إلى إضفاء صفة البلاغة على فعل التّأويل، وذلك ببيان الإجراءات التي تجعله بليغا فاهما متبيّنا مبيّنا، وهدفها تقعيد الممارسة التّأويليّة وتخليصها من ظاهرتي: التّفريط والإفراط". ينظر (عزوزي، 2020، الصفحات 17-25)

أمّا التّأويل المُفرِط فهو يأخذ صفته من الإفراط في الشّيء بمعنى تجاوز الحدّ في التّعامل معه، كالإفراط في الطّعام الذي يعرّض صاحبه إلى أضرار صحيّة، وبهذا يصبح المفرِط من التّأويل هو"المتجاوز الحدود المقبولة، ولا يحتكم إلى ضوابط، يراهن على التخمة الدلاليّة في عمليّة إشباع المعنى." (بازي، التأويلية العربية نحو نموذج تساندي في فهم النصوص والخطابات، 2010، صفحة 34). إنّه التأويل غير المكتفي بالتقويل، بل خلاّق للفوضى الدلاليّة، وله من الشواهد الشعريّة الشيء الكثير، حيث يحدث التكلّف التأويلي استجابة لموقف المؤوّل من الشاعر، تماما كحال المتنبي في الكافوريّات.

وأمّا التّأويل المفرِّط فنقيض السّابق، يستقي هو الآخر معناه من دلالة الإخلال بالشّيء، ومنه يكون ذاك التّأويل الذّي "لا يبلغ الحدّ الأدنى من مواصفات التأويل المقبول المستند على اللغة والأدلّة

النصية والسياقيّة الكافية." (بازي، التأويلية العربية نحو نموذج تساندي في فهم النصوص والخطابات، 2010، صفحة 34) أي إنه تأويل عاجز عن استنطاق النص وتفجير دلالاته.

في ضوء هذا تأتي بلاغة التّأويل لتجعل فعل التّأويل قراءة إبداعيّة لا مفرطة ولا مفرّطة، تشغلها أبعاد المعنى الغائر، وتأسرها حدود التّأويل. مستنِدة إلى الجوهر البلاغي القائم على ثنائيتي: (الفهم والإفهام) و(البيان والتبيين). وعلى هذا الأساس يقع التفاق على أنّ بلاغة التأويل ترتكن إلى بلاغتين هما بلاغة الفهم وبلاغة الإقناع. (عزوزي، 2020، صفحة 27). أمّا الأولى فلا تتأتّى من غير المِعول اللّغوي والفنّي والثّقافي، أي لا بدّ أن يمتلك المؤوّل كفاءة لغويّة تسمح له بتشريح البناء النّصّي سطحا وعمقا، وذائقة فنيّة يستشعر بها مداخل الجمال في النصّ، وعدّة ثقافيّة تمكّنه من إدراك التّخوم المعرفيّة للنّص واستكشاف متاهاته الدلالية. وأمّا الثانية (بلاغة الإقناع) فقائمة على مبدأ المحاججة، فبعد أن يتحقّق الفهم لدى المؤوّل يسعى مثابرا إلى تعضيده بالحجج الملائمة حملا على التصديق من جهة، وتفنيدا للمعارضين من جهة ثانية.

وقد تبدّت أسس هذه النظرية في كتابي محمد بازي (التأويليّة العربية نحو نموذج تساندي في فهم النصوص والخطابات)، و(تقابلات النصّ وبلاغة الخطاب نحو تأويل تقابليّ)، مثيرة بذلك ضجّة نقديّة رغم عدم ذيوع صيت صاحبها، الذي خلُص به جهده إلى ما سمّاه بالتأويل التساندي؛ بوصفه حقيقة ثابتة في كلّ تأويل، والذي يعيد الاعتبار للسلطة المتحكّمة في النصّ المؤوّل في صيغة تفاعليّة، وهي: سلطة السّياق، وسلطة النصّ، وسلطة القارئ. ولدعم منهجيّة التّساند وتقويتها اقترح محمد بازي استراتيجيّة التّقابل لمنحه حياة جديدة رغم تعميره في البلاغة العربية القديمة لتكتسب النظرية قوة منهجيّة تصطلح على نفسها بـ: (التّأويل التّساندي التّقابلي).

6/ بلاغة التّأويل عند محمد بازي: التّأويل في منظور محمد بازي هو"إعادة بناء المعنى النّصّي أو الخطابي وبيانه فهما وتفهيما سواء تمّ عبر ظاهر الألفاظ، أو تمّ تجاوز الظّاهر نحو البنيات العميقة للمعنى، والتّأويل هو الحقيقة التّي يؤول إليها الكلام؛ أي حقيقته الأوّليّة التي يُراد تعرّف المخاطبين عليها. فالتأويل أوّل المعنى وحقيقته وفي الوقت ذاته مآله في فهم المتفهّمين." (بازي، نظرية التأويل التقابلي مقدمات لمعرفة بديلة بالنص والخطاب، 2013، صفحة 37). وهذا التعريف يوحي بأن التأويل والتفسير سيّان؛ وهذا واقع بسبب اعتبار الباحث منهج المفسّرين نظريّة متكاملة في التأويل.

وباعتبار التّأويل حوارا بين المؤوّل والنّص "فعلى المؤوّل البليغ أن يعرف كيف يفاعل بين مقوّمات شخصيّته مع النصّ ومختلف بنياته، كما يجب عليه أن يكون ملمّا بالمصاحبات النصيّة في عمليّة الفهم." (بازي، التأويلية العربية نحو نموذج تسانديّ في فهم النصوص والخطابات، 2010، الصفحات 46-47) لأنّ المؤوّل في منظور (بلاغة التأويل) واسطة بين النّصّ والمتلقي، لذا هو مُطالب بالاجتهاد لتبليغ مقاصد النّصّ في قوالب واضحة تناسب فهمه، حتّى لا يحتاج التأويل إلى تأويل آخر، ويضيع المتلقي والمعنى معا. ولهذا تضع بلاغة التأويل في المؤوّل الكفايات الآتية: (بازي، التأويلية العربية نحو نموذج تسانديّ في فهم النصوص والخطابات، 2010، الصفحات 44-45)

كفاية التجميع: وهي مبنية على الأخذ والحفظ والجمع من علوم وظيفيّة في عمليّة الفهم دعما للتأويل.

كفاية التحقيق: تمكّنه من إرجاع المادّة المحفوظة إلى أسانيدها والأقوال إلى أصحابها توثيقا للتأويل.

كفاية التأويل: تمثّل القدرة على استبانة المعاني الخفيّة، وفيها يتفاضل النّاس بحسب المواهب.

كفاية التنسيق: هي القدرة على صوغ المعاني في تناسق وتساوق ليخرج المعنى واضحا لا يحتاج إلى تأويل.

وتحرص بلاغة التّأويل أيضا على مفهوم مُستعارٍ من علم النصّ هو الانسجام، بمعنى أنّ خطاب التّأويل ينبغي أنْ يتحقّق له الانسجام، وهو نوعان: داخليّ وخارجيّ. فأمّا الأوّل فحاصل التّناغم بين المؤوِّل والمؤوَّل والتّأويل. فالأوّل قارئ لا جانٍ، لذا لا بدّ أن يكون تأويلُه سائرا في أفلاك النّصّ، متماسكا ومتسلسلا لا يحتاج إلى إعادة تأويل. وأمّا الخارجيّ فيعني أنه "يمكن لنتاج قراءات متباينة أن تخلق نوعا من الانسجام عندما يكمّل بعضها بعضا، ويسدّ نقص المعنى." (بازي، نظرية التأويل التقابلي مقدمات لمعرفة بديلة بالنص والخطاب، 2013، صفحة 51) .

ولمّا كان لا بدّ للمُؤوِّل من الاستعانة بجملة من الآليّات نشدانا لغاياته فقد قسّمها محمد بازي إلى قسمين: آليّات داخليّة وأخرى خارجيّة، لو اختلت إحداها لانفرط عقد التأويل وفقد شرعيّته.

أمّا الآليّات داخليّة فتشمل كلّ المؤشّرات النّصيّة التي ينطلق منها الفعل التّأويليّ، وأبرزها المداخل اللّغوية والاشتقاقيّة والنّحوية والبلاغيّة، وهي مداخل ضروريّة في كلّ قراءة تأويليّة لتحقيق المقبوليّة.

أولاها وتد التأويل، تمكّن المؤوّل من تمييز الحقيقي من المجازي والغريب من المألوف والنمطي من اللانمطي وهكذا، وتمكّنه الثانية من توليد الدّلالات استنادا إلى استعمالات الجذر اللغوي. وللتركيب حظوته في مكاشفة المعاني وتعيينها، تماما كما تفعل الظاهرة البلاغيّة التي تشحن النصّ بفنون القول وتدفعه إلى الترميز والانفتاح الدلالي.

وأمّا الآليّات خارجيّة ففي اسمها كفاية التّدليل على ما يقع خارج النّصّ من ظروف وملابسات تُعين على بيان مقصديّته، ثمّ إنّ في النّصوص الموازية ما يسهم في تذليلها أيضا، يضاف إليها المادة الخبريّة التي يوردها المؤوّل لملء البياض وتوسيع المحتوى وتعضيده.

7/ مرتكزات بلاغة التأويل:

لفهم هذا المشروع البازي ينبغي تتبّع مسار تكوينه، الذي يمكننا تقسيمه إلى مرحلتين: في المرحلة الأولى جرى السعي إلى تأسيس التأويليّة العربيّة في نموذج تسانديّ لفهم النصوص والخطابات انطلاقا من منهج المفسّرين وشرّاح الشعر، وقد ظهر فيها التأويل التقابلي كآلية في هذا النموذج إلى جانب تساند الدوائر النصيّة مع الدوائر السياقيّة. أمّا المرحلة الثانية فتعتبر مرحلة تعديل النموذج ونضج التصوّر لاكتمال نظريّة التأويل التقابلي، التي أصبح فيها نموذجا ومنهجا واستراتيجية ومرجعية بنائية وتفسيرية. (جلال، 2015، الصفحات 235-236).

1/6 مرحلة النّموذج التّساندي: وجد محمد بازي في التّراث العربي متّكأ متينا، وفي مقدّمته التّفاسير والشّروح، مُعتبرا إيّاها خير نموذج تستنبط منه آليّات التّأويل القادرة على فهم النصّ، فهو يرى أنّ ما لم يقم به أصحاب التفاسير والشروح من تنظيم قواعد الفهم لديهم في شكل نظري يحتذى به هو في حقيقته موجود كاستراتيجيّة قادرة على أن تصوغ قواعد بلاغة تأويلية -خاصة بالنص الديني-أمتن وأوسع وأعرق بكثير ممّا توصّلت إليه تأويليّة النص الأدبي الغربيّة. (بازي، التأويلية العربية نحو نموذج تساندي في فهم النصوص والخطابات، 2010، صفحة 91). والمفاد من هذا أن محمد بازي قد اطّلع على قدر واسع من الممارسات التأويليّة العربيّة القديمة، ووقف على خطر التأويل خاصّة لمّا يتعامل مع الخطاب القرآني، يقول:"لقد أدّت المشاريع التأويليّة غير المنضبطة وغير المحتكمة إلى قيود ومعايير في حالات كثيرة إلى حدوث أهوال وسيلان دماء كثيرة، بسبب امتداد النص القرآني في حياة الناس وارتباطه بأحوالهم، ويظلّ السّبب المباشر لذلك الاختلاف هو عدم امتلاك بلاغة تأويليّة والخضوع لسلطتها." (بازي، نظرية التأويل التقابلي مقدمات لمعرفة بديلة بالنص والخطاب، 2013، صفحة 34) ولم يقتصر

الأمر على التّأويل الدّيني فقد انتقلت العدوى إلى الحقل النقدي والأدبي وفي الخصومة حول المتنبي كفاية الحجة.

لمّا استقرأ محمد بازي هذا المعطى المتقادم وتبيّنت له جهود الأقدمين في تقعيد التّأويل تراءى له مشروع بلاغة التأويل، الذي يدعو فيه إلى إضفاء صفة البلاغة على الخطاب التأويلي. وقد استقى منهجه من الأسناد المعرفية الآتية: خطاب التّفسير على اختلاف توجّهاته ومناهجه، شروح الحديث النبويّ، شروح الدواوين والمتون، الفلسفة الإسلاميّة، النّقد العربي، البلاغة العربية، علم الدلالة، علم النص، التّأويليّة الغربيّة، ويقول بشأن هذا:" ما في تراثنا من دقّة واحتياطات وخصوبة وتنوّع يغني عن التعرّف على ما عند الغربيين، لكن مع ذلك نستأنس باقتراحاتهم بما يقوّي طرحنا ويبرّر سبيلنا." (بازي، التأويلية العربية نحو نموذج تسانديّ في فهم النصوص والخطابات، 2010، صفحة 66) وكأنّ الباحث هنا يشهد بأن "الطرح الذي يتقدّم به موجود من حيث هو نسق ضمنيّ خفيّ في كلّ اشتغال بالمعنى؛ لأنّه اشتغال كونيّ يعمل بشكل تلقائيّ ولكنّه غير منتظم في إطار نموذج قرائيّ متلاحم الحلقات، لذا فهو يسعى لأن يعيد له الحياة في قلب الممارسة التأويليّة." (بازي، التأويلية العربية نحو نموذج تسانديّ في فهم النصوص والخطابات، 2010، صفحة 64).

إنّ الوقوف بدايةً عند المفهوم اللّغوي للتّساند يساعد في الإمساك بتوجّهه الدلالي في بلاغة التأويل، فهو يعود إلى الجذر اللغوي (س ن د) الذي تنبثق منه دلالات كثرى تتوزّع بين حقيقيّة ومجازية، من قبيل التّعاضد والقوة والطول، جاء في أساس البلاغة:" من المجاز أسندت إليه أمري، وأقبل عليه الذئبان متساندين: متعاضدين، وهو سندي ومستندي، وناقة سناد: طويلة القوائم..." (الزمخشري، 1998، صفحة ج1 /477) و"الظاهر أن محمد بازي بهذا الاختيار يهدف إلى مشروع نقديّ تتضافر فيه الجهود والمناهج وتتعاضد في فهم النصوص والخطابات، فهو مثلا لا يكتفي فيه بالنسق دون السياق، ولا بالمنجز العربي دون الغربيّ ولا بمدخل قرائي دون آخر" (صياد و سعداني، 2022، صفحة 250) وعلاوة على هذا التّخريج نراه مُصطلحا واصفا لتعاضد الآليات التأويليّة الدّاخليّة والخارجيّة بحيث الإخلال بإحداها يحبط العمليّة التأويليّة، فضلا عن وجوب التّسلّح بمعارف متنوّعة تتساند فيما بينها للوصول إلى تأويل سليم ومقبول. وقد حظي هذا المشروع ببالغ التقدير الأكاديمي حتى استحقّ التكريم والاعتراف بقيمته العلميّة بمنحه جائزة المغرب للكتاب سنة2010. ويكفي من شهادة كبار الباحثين ما ذكره محمد العمري قائلا:" قدّم الكتاب معرفة واسعة في الموضوع الذي تناوله، ومهارة كبيرة في قراءة

النصوص وتأويلها، مستجمعا العتاد المناسب لبناء منهج في التأويل سمّاه النموذج التساندي. يقوم هذا النموذج على الحوار بين مكوّنات النص الذاتية وبين محيطه النصوصي والمعرفي، أي كلّ ما يتّصل به ويتناصّ معه، ممّا سبقه أو جاء بعده، وقد ركّز الباحث على آليّة التقابل باعتبارها آليّة تعرّفيّة تأويليّة." (صياد و سعداني، 2022، صفحة 251).

1/1/6 قوام النّموذج التّساندي: يكسف مشروع بلاغة التّأويل عن دعامتين يستقيم على أساس منهما، هما: التساند النسقي، والتّساند السّياقي.

التّساند النّسقي: وهو تساند داخليّ، أي منوط ببنية النص، تعمل على تحقيقه الآليات اللسانيّة معزولة عن السّياق، يسمّيه محمد بازي (الدوائر الصغرى)، والمداخل إليه كثيرة على غرار المدخل اللّغوي؛ بوصف اللغة أساس القراءة ومدخلها المركزيّ، فالنص نسيج لغويّ لا يتساوى فيه القرّاء إدراكا وفهما، ويضاف إليه كلّ من الممدخل: الاشتقاقي والنحوي والبلاغي كما سبق بيانها.

التساند السياقي: وهو تساند خارجيّ منفتح على السياق، يسميه محمد بازي (الدوائر الكبرى)، ويقترح له جملة من المداخل من مثل المدخل المقامي، مضافا إليه النصوص الموازية التي تعمل على ملء الفجوات القرائيّة للوصول إلى إشباع تأويليّ مرضيّ عنه. ومدخل الشواهد أيضا ضروريّ في هذا المقوّم، فهو علاوة على عمله الاستدلالي والترجيحي يعمل عاصما للفعل التأويلي من الوقوع في الخلل أو الفوضى. كما للمدخل الخبريّ بالغ الأثر في إضفاء فهم إضافيّ للمعنى، يقول محمد بازي:"لهذه المواد الخبريّة داخل خطاب الشّرح وظيفتان هامتان: وظيف ملء بياضات النص موضوع التأويل وتوسيع المختزل والموجز، ووظيفة توجيه القارئ نحو مقتضيات أحوال الخطاب ومقاصد معيّنة فيه، ما كان ليدركها داخل احتمالات متعدّدة دون معرفة الخبر المقدّم أو الإشارة التاريخيّة." (بازي، التأويلية العربية نحو نموذج تساندي في فهم النصوص والخطابات، 2010، صفحة 238)

2/6 مرحلة النّموذج التّقابلي: يرجع الباحث الفضل في تبلور هذا النموذج إلى المدونة التراثية من جهة وإلى الدراسات الغربية الحديثة من جهة أخرى، يقول:" أفادتنا المباحث البلاغيّة القديمة في إدراك المعاني وكيفيّات تشكّلها، وقدّمت لنا زادا مفيدا خاصة فيما يتعلّق بالطباق والمقابلة، كما استفدنا من بعض المباحث الغربية الحديثة في رصدها واعتنائها بالتقابل من زاوية منطقية أو نقدية أو لغويّة، وكلّ هذا شكّل لدينا قناعة بضرورة توسيع هذا المفهوم وإغنائه ليشمل كلّ المستويات التي بإمكان القارئ

المؤوّل أن يشركها –في حدود بلاغته التأويليّة- في إعادة إنتاج المعنى." (بازي، التأويلية العربية نحو نموذج تساندي في فهم النصوص والخطابات، 2010، صفحة 241).

ما يميّز هذه المرحلة التي يدلّ عليها كتابه (نظريّة التأويل التقابلي/مقدّمات بديلة لمعرفة النص والخطاب) أن قدّمه في شكل يخالف المعهود، حيث قسّمه إلى ألواح ومسالك وتنزيلات، تتضمّن الأولى سبع فرضيات تقابلها سبع مسالك تثبت صحّتها، والمسالك بدورها يقابلها سبعا من التنزيلات يتحقّق فيها من صحّة الفرضيّات، وذلك باختيار نماذج نصيّة مختلفة يقاربها التأويل التقابلي إثباتا لنجاعته وفعاليته في قراءة النصوص على اختلافها. وهو بهذا التصنيف يؤكّد أن التأويل التقابلي "أداة بيان المعنى وتفهيمه، عبر إحداث التقابل بين المعاني والعناصر بما يوضّحها أكثر؛ لأنّ التقابل حاصل في التفكير المنتج للغة وفي انتظام المعاني، ويجليه التقابل بمستوياته الكثيرة ومظاهره التي ينفسح لها ذكاء المتفهّم واجتهاده." (بازي، نظرية التأويل التقابلي مقدمات لمعرفة بديلة بالنص والخطاب، 2013، صفحة 81) .

وتستقي نظرية التأويل التقابلي مادتها من البلاغة العربيّة القديمة، حيث يرى صاحبها أنّ البلاغيين القدماء وعوا قيمة التقابل في المبحث البلاغي، فهو لا يحصل إلا لمن توقّد فهمه، وليست العبرة هنا بالتقابلات الظاهرة وإنّما في استحضار التقابلات الغائبة من خلال الطرف الحاضر، مستندا إلى قول القرطاجنّي:" لكل معنى معان تناظره وتنتسب إليه على جهات من المماثلة والمناسبة والمخالفة والمضادّة والمشابهة والمقاسمة." (القرطاجني، 1995، صفحة 278). ولا يمكن لهذه الأنواع أن تتجلّى في ظاهر النصّ وإنّما يستدعيها المؤوِّل.

تتّكئ البلاغة بشكل كبير على التّقابل، فبغض النّظر عن الطّباق والتقابل الغنيين عن البيان تقوم سائر المفاهيم البلاغيّة عليه، ولا يدرَك ذلك إلاّ بتحريك آلة الفهم وخوض غمار التأويل، حينئذ تتبيّن طاقته في تحقيق الفهم وتفجير الدلالة. فالتشبيه مثلا تصوّر تقابلي بين مجالين بالدرجة الأولى ، والاستعارة تقابل بين وجهيها المعلومين وهكذا... وعلى هذا الأساس يعدّ النص في النموذج التأويلي التّقابلي "مجموع التّقابلات المعجميّة والدّلاليّة والسياقية المنتظمة في الخطاب الذي تحمله والمحيلة على الكون الفسيح، والنص كون لغويّ متقابل، ومنطلق رحلات دلاليّة وتأويليّة عالمة وبليغة." (بازي، نظرية التأويل التقابلي مقدمات لمعرفة بديلة بالنص والخطاب، 2013، صفحة 206). بمعنى أوضح، النّصّ هو مجموعة البنيات الجزئيّة المتقابلة ظاهريّا أو باطنيّا، أفقيّا أو عموديّا، وفق أيّة علاقة تواجه وجها لوجه، وهذا ما يجعله "كونا لغويّا متقابلا في بنياته وتأويلاته." (بازي، نظرية التأويل التقابلي مقدمات

لمعرفة بديلة بالنص والخطاب، 2013، صفحة 221) والظّاهرة في رأي محمد بازي عامّة لا ينفلت منها نصّ، وكلّ تأويل هو رصد لهذه التّقابلات وتحديد علاقاتها ومن ثمّ تنكشف المعاني.

ويقوم التّأويل التّقابليّ في بلاغة التّأويل على نوعين من التّقابلات: أفقية وعموديّة، أو صغرى وكبرى، أمّا الأولى فتتعلّق ببنية النصّ ويُقصد بها أنّ عنصرا ما (أ) يُقابله في البنية الخطّيّة للملفوظ عنصر (ب)؛ أي في التركيب أو البيت الشعريّ الواحد، وقد تحصل تقابلات كثيرة في جملة واحدة، كالتقابل النقيضي (الطباق)، والتقابل النظيري (الإثبات والنفي)...وكلّها وجوه مستقاة من الإرث البلاغي العربي، مع ترك باب الاجتهاد مفتوحا في إيجاد أنماط أخرى. وأمّا الثانية/ الكبرى فيراد بها تقابل معنى في البنية الظّاهرة مع عنصر في البنية العميقة عبر التلميح والكناية والاستعارة والمفارقة وغيرها ممّا ينبني عليه النص الغامض المحتمل للتأويل.

في ضوء هذه المعطيات يصبح إدراك التقابلات بالضرورة يختلف من مؤوّل إلى آخر بسبب حجم ملكة التأويل لديه، فالتقابلات المتاحة بهذا المعنى تنبثق عن مجالات معرفيّة كثيرة، وقد بلغت عند محمد بازي سبعا وثلاثين نوعا، منها: التقابل المكاني، التقابل الزماني، التقابل النقيضي (الطباق)، تقابل التشابه، تقابل التحاور، تقابل النص والعنوان، تقابل الظاهر والباطن، تقابل النص والنصوص الأخرى.... وتفسّر كثرتها بكونها تخرج التقابل من الدائرة البلاغية الضيّقة إلى دائرة أكبر، حجمها من حجم الكون الذي تستمدّ بلاغة التأويل منه شرعيّتها وقوانينها، مادام هو قائم بنفسه على التّقابل، والتّفكير تبعا لذلك يبنى على التّقابل لزاما.

ويتمّ التّحليل التقابلي في بلاغة التّأويل عبر مستويات تتدرّج من الأصغر إلى الأكبر أو العكس، ثمّ تُترك حريّة بناء التّحليل التّقابلي بحسب ما يهبه النصّ من تقابلات، غير أنّ أهمّ المنعطفات فيها ما تعلّق بالتقابل على مستوى الكلمات، فالجمل، فالعنوان، فالنصوص الأخرى، فالسياقات وهكذا... (عزوزي، 2020، صفحة 62) .

7/ التّأويل التّقابلي والتّجربة الشّعريّة المطريّة:

عوْدا على بدء، علمنا أنّ نظريّة التّأويل التّقابلي تقترح مجموعة من المستويات في مقاربة النّصوص على اختلافها، وهي تجمع بين مستوى التّقابلات الدّاخلية (النّصيّة) ومستوى التّقابلات الخارجيّة (السّياقيّة)، ولا مراء أنّ اختلاف طبيعة النّصوص تولّد بالضّرورة اختلافا في التّقابلات المؤطّرة لها، ولا يعني هذا اتّفاقها في جنس كالشّعر مثلا دون آخر، بل المروم مغايرة النصّ لغيره في المتاح

التّقابلي، وتظلّ قدرة المؤوّل على بيانها واستنطاقها تختلف هي الأخرى من مؤوّل إلى آخر، تبعًا للتّباين في ملكة الفهم وحجم المعرفة المكتسبة، ومدى القدرة على استثمارها في التّحليل والمحاججة له.

نودّ من هذا المبحث محاولة إسقاط شيْء من التّقابل التّأويليّ على شعر أحمد مطر من خلال نيّف من النّماذج المختارة، رصدا لأهمّ التّقابلات الممكنة التّي يتبيّن منها المعنى، انطلاقا من متابعة التّقابلات على مستوى البنية ثمّ السيّاق لنرى كيف يمكنها استنطاق الغائر. ونعلّل اختيارَنا لهذا الشّاعر باتّفاق دارسيه على براعته في التّصوير وميله الجارف إلى الرّمز، استجابةً للوازم المعارضة السّياسيّة، ويبدو لنا أنّ شعره مؤسّس أصْلا على التّقابل، تقابلٌ تصفه الوحدات اللّغويّة من جهة وما يُحيط بها من ظروف خارجيّة، وأخرى موصولة بالتّقابل الموصوف في الوجود، وأخرى غائبة تُخبر عنها الموجودات النّصيّة، فلننظر قوله:

اثنان في أوطاننا يرتعدان

خيفةً من يقظة النّائم

اللّصّ والحاكم

فأوّل المقطع تقابلٌ صريح جدّا (الواحد/الآخر) يُرغِّب القارئ في تحديدهما ويثير فيه فضول التّأويل رغم غلبة الطّابع التّقريري للملفوظ، ولمركزيّة المنتقى اللّفظي ما يشارك في تذليل التّأويل، فالمكوّن النّحوي هنا يقدّم هذا التّقابل لاستثارة التّفكير التّقابلي عند المتلقي، فيستعين بالبنيات المجاورة للإمساك بطبيعة هذا التّقابل، فالواحد في مقابل الآخر لا بدّ أنّه ماضٍ نحو الاختلاف، فلا يمكن أن يكونا سيّان وإن اشتدّت فيهما علامات اللّقاء، لتأتي الأوطان بصيغة الجمع واصفة تقابلا غيريّا، تقابل (نحن/ الوطن)، وله أن يستثير في ذاكرة المتلقي صراعات لا تكاد تحصى أو تنتهي مبدؤها ومنتهاها (وطني)، ويعجّ السّياق الحضاريّ والتاريخي والثقافي والفني بما لا يعدّ من الأمثلة حول هذا الجوهر، فالانتماء لا تحويه مجرّد وثيقة ممضيّة، إنّه امتداد في الأصالة واعتراف بالكينونة وأفق نحو الخلود، ولنا أن نتصوّر حجم الامتلاء الدلالي حين يوصل بأهله، وأيّ أهل؟ العرب حتما، فالشّاعر خالص العروبة، والمتلقي عربيّ سجيّة، وتبدأ الدّلالات تجرّ بعضها بعضا نحو استثارة تقابل غائب (الانتماء/ الاغتراب)، وكأنّ الشاعر يؤكّد للمتلقي بلفظة عابرة عن مكنون مؤلم يستقرّ في نفس كلّ مواطن عربيّ، فخلف حقيقة الانتساب التي يدلّ عليها ضمير الجمع (نا) تستشفّ مشاعر الغربة وما أسوأها! ولعلّ في هذا المنظوم غنى الوصف:

يا نفس، ويحك، في التغرّب ذلّة تتجرّعي كأس الأذى وهوانا

ولا قريب إذا أصبحت في حزن إنّ الغريب حزين حيثما كانا

أجارتنا إنّ الغريب وإن غدت عليه غوادي الصالحات غريب

وللمؤوّل أن يستثمر هذا الواقع المشهود في إسقاطه على الغريب في وطنه، إنّها غربة لا محالة أسوء وأهلك! ثمّ ينبئه الفعل (يرتعدان) بتقابل آخر (الخوف/ الإقدام) فالمرتعد لا يمكنه أبدا أن كان أو يكون مقداما، فلا يرتجف إلاّ من يفتقد إلى أسباب الجرأة والاقتدار الحقّ، ويزيد المفعول لأجله من ترسيخ الدّلالة، ولعلّنا لا نجانب الصّواب إذا اعتبرناه بابا لتقابل آخر (الحقيقة/ الزّيف)، فالموصوفان (المرتعدان) قد كشف المساق عن حقيقة ما هم فيه، إنّهم الخواء في مقابل الامتلاء، من الممتلئ؟ ذاك النائم في الملفوظ اللاحق. وقد أبدع الشّاعر هنا في تصويره، لقد أنزله منزلة الوحش في مقابل الذّليل، وتستقرأ كلّ ذات قارئة أنّا مسألة زمن عابر بالضرورة، فالتقابل (المستيقظ/ النائم) كفيل ببيان الفوارق الدلاليّة للمعطى النّصي، وكأنّه يستثير الأفهام إلى تقابل مشابه (الحياة/ الموت)، أليس النّوم موتة صغرى؟ بلا ولكنها موتة مغرقة في المجاز باعتبار بعض أوجه الشّبه المعلومة، (فالنائم/ الميت) كتقابل غائب يوحي بوجوب القيام في أجل محكوم، ولكلّ ما قدّر له، وكذلك (المستيقظ/ الحي) كتقابل غائب ثانٍ تتبدّى معه وجوه المفارقة الحتميّة، فكلاهما ساع إلى هدفه، وما أروعه حين نعلم أنّه استعادة الذّات بعد غفلة، والوطن بعد ذلّة! وتتوالد مع هذه السّيرورة للسيميوزيس تقابلات أخرى تقودنا إلى تقابل آخر أيضا (الوفاء/ الخيانة)، من قبيل: (اللّص/ الحاكم)، و(نحن/اللص)، و(نحن/الحاكم)، فأمّا الأولّ فوصف صريح للاثنين المتقدّمين في اللاّفتة، وهو بدوره مثير لتقابل غيريّ يقوم على سؤال من اللّص؟ أي (اللّص/النّزيه) وتتراكب في ذهن المؤوّل السّياقات العربيّة اللاّمعدودة التي يعلم منها الجميع كيفيّات خلق اللصوص من جهة، وتعبئة جبروت الحكّام من جهة أخرى، ثمّ كيف لتقابل (السيّد/ المسود) أن يقود المؤوّل إلى حمولات دلاليّة لا تكاد تنتهي، تماما كما لا تنتهي أزمة المواطن العربي النائم بله المنوَّم! فلا هو حالِم آمل ولا مستيقظ ثائر!

خاتـــمة:

عمادا على ما تقدّم، يمكن الخلوص إلى أنّ مشروع بلاغة التأويل على حداثته أمكنه إحداث مفارقة منهجية في الممارسة التأويلية، بناء على ما يعتضد به من آليات ممنهجة مستقاة من المدوّنة البلاغية المتقادمة مع استثمار المعطى التأويلي الغربي بما يؤسّس لرؤية خاصّة قائمة مسلكها التأويل التساندي، محدودا في جملة الأسناد المعرفيّة المتضافرة لتوجيه الفعل التأويلي نحو قراءة مقبولة يطمئن

إليها المتلقي فلا تحتاج إلى تنوير مضاف، ويعتبر التأويل التقابلي إجراء بديلا في تحليل النصوص والخطابات بتشريحها سطحا وعمقا، بحثا عمّا انبنت عليه من وجوه تقابليّة ظاهرة ومبطنة، حاضرة ومغيّبة، نسقيّة وسياقيّة غايتها الوحيدة بيان المعاني الثاوية خلف النمطي من الملفوظ، ومكاشفة كيفية تناسل التقابلات ضمن الحركة الدؤوبة للسيميوزيس، وتنوّعها بين تقابلات بنائية تتدرّج بالمؤوّل إلى تقابلات أشدّ غورا في المخيال الإنساني، وقد أفادت محاولة إسقاط هذه النّظرية على التجربة الشعريّة المطريّة رغم وحدة النموذج قدرتها على تمكين المؤوّل من تفكيك مداخل النصّ الشعري واستثمار مخارجه في توضيح مقاصده، من خلال تلك التقابلات المتناسلة في تسلسل يتساوق والواقع! ومع ذلك تنبّهنا المحاولة إلى أنّه رغم محطّات الهدي التأويلي عبر هذه المسالك الموصوفة والإجراءات اللازمة إلى ما يمكن الوقوع فيه من اختلاف تأويليّ محكوم بما يملكه المؤوّل من معارف لغوية وغير لغوية موصولة بحجم ملكة فهمه، فيظلّ واجب الاعتراف بانفتاح النص قائما والاحتراز من التأويل واجب !

مكتبة البحث: (بلا تاريخ).

أبو حامد الغزالي. (1993). *المستصفى في علم الأصول*. مصر: دار الكتب العلمية.

البشير عزوزي. (2020). محاضرات في مقياس بلاغة التأويل. قسم اللغة والأدب العربي جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، الجزائر.

الزمخشري. (1998). *أساس البلاغة* (المجلد 1). دار الكتب العلمية.

السيد أحمد عبد الغفار. (1998). *ظاهرة التأويل وصلتها باللغة*. القاهرة: دار المعرفة الجامعيّة.

أمبرتو إيكو. (2004). *التأويل بين السيميائيات والتفكيكيّة*. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.

أمبرتو إيكو. (دت). *التأويل والتأويل المفرط* . مركز الإنماء الحضاري.

حازم القرطاجني. (1995). *منهاج البلغاء وسراج الأدباء*. دار الغرب الإسلامي.

سعيد بنكراد. (2012). *سيرورات التأويل من الهرموسية إلى السيميائيات* . الرباط: دار الأمان.

سليمة جلال. (جوان, 2015). نظرية التأويل التقابلي من التأصيل إلى التجريب. *مجلة فتوحات، 2*.

شلايرماخر فهم الفهم . (بلا تاريخ). تم الاسترداد من https://www.hindawi.org/books/83586869/5/.

صفاء هنكور جبارة. (1998). التأويل وقراءة النص التراثي. *مجلة الباحث*(49).

صلاح صالح. (2006). *مشكلات النقد التأويلي*. الكويت: مهرجان القرين الثقافي.

عادل صياد، و يوسف سعداني. (2022). النموذج التساندي في الخطاب التأويلي التقابلي لدى محمد بازي. *مجلة العمدة في اللسانيات وتحليل الخطاب، 6*(2).

عزت السيد أحمد. (بلا تاريخ). *حدود التأويل*.

علي الشبعان. (2010). *الحجاج والحقيقة وآفاق التأويل بحث في الأشكال والاستراتيجيات*. الأردن: دار الكتاب الجديد المتحدة.

عمارة الناصر. (2014). *الهرمينوطيقا والحجاج (مقاربة لتأويلية ريكور)*. الجزائر: منشورات الاختلاف.

مباركة عليوت. (2011). *التأويل الاستعاري عند عبد القاهر الجرجاني*.

محمد بازي. (2010). *التأويلية العربية نحو نموذج تساندي في فهم النصوص والخطابات*. بيروت: الدار العربية للعلوم .

محمد بازي. (2010). *التأويلية العربية نحو نموذج تساندي في فهم النصوص والخطابات*. الجزائر: منشورات الاختلاف.

محمد بازي. (2013). *نظرية التأويل التقابلي مقدمات لمعرفة بديلة بالنص والخطاب*. الجزائر: منشورات الاختلاف.

محمد بن عمر. (بلا تاريخ). التأويلات الجديدة وقراءة النص القرآني. *مجلة ضياء، 46*.

نصر حامد أبو زيد. (2000). *الخطاب والتأويل*. المركز االثقافي العربي.

وحيد بن بوعزيز. (2008). *حدود التأويل (قراءة في مشروع أمبرتو إيكو النقدي)* . الجزائر: منشورات الاختلاف.